الأمم المتحدة

A/HRC/16/G/16

الجمعية العامة

Distr.: General
8 April 2011
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة السادسة عشرة**
البند ٢ من جدول الأعمال
**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**
**وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**

# رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية تركيا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/16/G/11) والتي تطلب تعميم رسالة موجهة ممّن يسمى "بوزير خارجية" "الجمهورية التركية لشمال قبرص" الباطلة قانوناً.

وإن موقف قبرص من قضية تعميم تركيا رسائل لمن يُسمون بمسؤولين في الجمهورية التركية لشمال قبرص هو موقف معروف جيداً. وهذه الممارسة هي، في آن واحد، إساءة لاستخدام عملية تعميم الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وانتهاك لأحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٥٥٠(١٩٨٤) التي يدعو فيها المجلس، في جملة أمور، جميع الدول إلى "عدم الاعتراف بالدولة المزعومة المسماة "الجمهورية التركية لشمال قبرص" وعدم تيسير قيام هذا الكيان الانفصالي غير الشرعي وعدم مساعدته بأي حال من الأحوال.

وترفض حكومة قبرص رفضاً قاطعاً النقاط التركية الواردة في الوثيقة A/HRC/16/G/11 لأنها تتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تشير إلى "الإجراءات الانفصالية في الجزء المحتل من جمهورية قبرص" (القرار ٥٥٠(١٩٨٤))، وأيضاً لأنها ليست ذات صلة بالولاية المنشأة بموجب أحكام القرار ٤ (د-٣١) الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في أعقاب الغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤. وينبغي التذكير بأن اللجنة قد دعت في قرارها ٤(د-٣١) وفي قراراتها اللاحقة، إلى الاستعادة الكاملة لجميع حقوق الإنسان لسكان قبرص، ولا سيما للاجئين، وأعربت عن جزعها إزاء التغييرات في التركيبة الديمغرافية



الرجاء إعادة الاستعمال

لقبرص من خلال استمرار تدفق المستوطنين، ودعت إلى معرفة مصير الأشخاص المفقودين في قبرص وإلى استعادة واحترام حقوق الإنسان للقبارصة كافة، بما في ذلك حرية التنقّل، والحق في الملكية. وجميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان هي نتيجة مباشرة للأفعال التي ارتكبتها تركيا في قبرص منذ الغزو التركي في عام ١٩٧٤ والاحتلال العسكري لثلث أراضي جمهورية قبرص.

ويقع على عاتق تركيا، بوصفها سلطة الاحتلال التي تمارس سيطرة فعلية على الجزء الشمالي من قبرص من خلال وجود قوات تضم ٠٠٠ ٤٣ جندي مدجج بالسلاح، التزام واضح بتقديم معلومات تتعلق بتنفيذ أحكام هذه القرارات، وخاصة فيما يتعلق باستعادة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً والأشخاص المفقودين، فضلاً عن معلومات تتعلق بمسألة تغيير السمات الديمغرافية لقبرص على نحو غير مشروع.

وإن من المؤسف أن تختار تركيا مرة أخرى، عوضاً عن تحمل مسؤولياتها بموجب أحكام قرار لجنة حقوق الإنسان ٤(د-٣١)، التستر وراء الإدارة المحلية التابعة لها في المنطقة المحتلة من قبرص لتعبر عن آرائها من خلال تعميم وثيقة مليئة بادعاءات لا أساس لها من الصحة وبعرض مشوه للأحداث ومسيّس تسييساً محضاً. ومما يؤسف له جداً أن سلطة الاحتلال، تركيا، تواصل سلوكها المشين باستخدام القيادة القبرصية التركية للتهجم بالألفاظ على القبارصة اليونانيين في محاولة واضحة للتحريض على العداء والمجابهة بين الطائفتين في الجزيرة. وقد آن الأوان لتركيا لكي تفهم أن أفراد الطائفتين قد نضجوا من خلال تاريخهما المشترك والتجارب المريرة التي مروا بها. وهما على استعداد لإيجاد حل. وكما تشير إليه بوضوح المظاهرات الأخيرة للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في المناطق المحتلة، فإن الطائفة القبرصية التركية نفسها ترفض سياسات تركيا في إثارة الشقاق والتدخل.

ومن المهم لتركيا أن تعي هذا الواقع وتسمح للقبارصة الأتراك بالمشاركة على نحو مثمر في المفاوضات الجارية لتسوية قبرصية تكون في صالح الجميع. وقد حان الوقت لكي تقرر تركيا أن تسحب من قبرص قواتها التي تضم ٠٠٠ ٤٣ جندي مدجج بالسلاح. وسيكون ذلك هو أعظم مساهمة لتركيا في احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في قبرص.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٢ من جدول الأعمال.

*(توقيع)* أندرياس **هادجيكريسانتو**